

## رصد

# شركات العلاقات العامة في خدمة آل خليفة

علي مراد

إعلامية عن "التفاؤل" السياسي في البحرين في ظل اقتراب انعقاد مؤتمر الحوار الوطني ونية رئيس الحكومة "تطبيق" الإصلاحات المنبثقة من المؤتمر في وقت لاحق، وإعلان "بنك البحرين" ارتفاع نسبة النمو في البلاد 3% في عام 2011، وزيارة ولي العهد للبيت الأبيض واجتماعه باحثين وأكاديميين وكتاب مشهورين في صحف أميركية كبيرة، إلى جانب الاجتماع بأعضاء في الكونغرس بغرفتيه، للحديث مع المشرّعين الأميركيين بخصوص البحرين.

اللافت أن "كورفيس" كانت تستعمل مصطلحات خفيفة في البداية في تقاريرها عن "الخلايا التأميرية" (التي كان النظام يتحدث عنها بصورة متواصلة)، فترد عبارة "التخطيط لاستعمال العنف لإطاحة الحكومة"، وهو ما سيتطور في بيانات لاحقة ليصل إلى استعمال مصطلح "الإرهاب" عند الحديث عن المعارضة.

في بيانات "كورفيس" بين شهري أيار وأيلول 2012 (وثيقة رقم 5)، تستمر عملية تغذية الموقع الأميركي PR Newswire (الذي يوزع التقارير الإعلامية والقصص الإخبارية على وسائل الإعلام الأميركية) بتقارير الرواية الرسمية للنظام البحريني، لكن يظهر أن حكومة المنامة أوفدت ناطقة باسم وزارة إعلامها تدعى لى بشمي إلى واشنطن للاجتماع بصحافيين وأكاديميين مشهورين، مثل أندرو باراسيليتي، رودولف بل، من "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" الذي يشرف على تنظيم "حوار المنامة" منذ عام 2009، إضافة إلى سايمون هندرسون من "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى".

وتظهر بيانات الشركة بين حزيران وتشيرين الأول 2013 (وثيقة رقم 6) أنّ "كورفيس" نشرت تقارير عن احتفال سفيرة البحرين السابقة لدى واشنطن، هدى عزرا نونو، بعيد الاستقلال الأميركي، ونشرت لها مقالاً في موقع "The Hill" التابع للكونغرس. أحد التقارير الإعلامية التي نشرتها الشركة للنظام كان إعلان افتتاح "مجموعة كوهين الدولية" (أسسها ويديرها وزير دفاع أميركا الأسبق وليام كوهين 1997 . 2001) فرعاً لها في البحرين، وهي شركة تقول على موقعها الإلكتروني إنها ساعدت شركات أميركية في الحصول على استثمارات وعطاءات في دول خليجية، منها البحرين، ووضعت خطط مشاريع خليجية عدة، من بينها "مشروع إنشاء خط لنقل الغاز الخليجي إلى أوروبا".

\* (يمكن مراجعة الوثائق عبر موقعنا)

الاستقصائية" مع مديرين من "بيل بوتينغر" في تموز عام 2011.

ويكشف تقرير "مرصد الشركات في أوروبا" أن شركة "بيل بوتينغر" قدمت خدمات للنظام البحريني تضمنت تأسيس مركز إعلامي في المنامة للاتصال بالصحافيين الأجانب وإرسال تقارير عن "التعامل الإنساني" للنظام مع المتظاهرين، إلى جانب كشف وتعقب الناشطين المعارضين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودس معلومات ترويجية كاذبة ومغلوبة عن النظام في موقع "ويكيبيديا".

من جهة أخرى، برغم أنّ نشاط جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة في أوروبا أكثر سرية منه في الولايات المتحدة (إن يجبر القانون الأميركي "جماعات اللوبي" على التصريح عن كل العقود والنشاطات التي تقوم بها مع أي جهة أجنبية، وتُعرض للعامة للاطلاع عليها)، فإنّ بيانات الشركة البريطانية تُظهر أنها تعاقدت مع شركة "كورفيس



**نشاط هذه الشركات في أوروبا أكثر سرية من الولايات المتحدة**



للالاتصالات Qorvis Communications LLP الأميركية (وثيقة رقم 1) في آب عام 2010 على سبيل التجربة. وبناءً على ذلك، قدمت الشركة خدمتين - وفق بيانها نصف السنوي (وثيقة رقم 2) - للنظام البحريني في 5 أيلول 2010، هما عبارة عن توزيع خطاب الملك حمد بن عيسى آل خليفة على معظم وسائل الإعلام الأميركية الكبيرة، إلى جانب صياغة تقرير عن "خلية الـ 23 الشهيرة التي ادّعى النظام تفكيكها، وقد تضمّن أسماء رموز من المعارضة البحرينية، من بينهم حسن مشيمع وسعيد الشهابي.

مع انتهاء مدة العقد مع الشركة عبر "بيل بوتنغر"، تعاقد النظام (وثيقة رقم 3) عبر وزير خارجيته خالد بن أحمد آل خليفة، في بداية نيسان 2011، مباشرة مع "كورفيس" الأميركية. وفق البيانات، نفّذت الشركة (وثيقة رقم 4) بين نيسان وتشيرين الأول 2011 نشاطات دعائية للنظام البحريني، ووزعت تقارير

تتهم أغلب رموز المعارضة البحرينية المواقف الدولية (والغربية على وجه الخصوص) بأنها تتغاضى عن جرائم النظام بحق نشطاء الحراك المعارض، وتبدي عدم تعويلها على اتخاذ المجتمع الدولي خطوات من شأنها أن تردع نظام المنامة عن ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب. لكن لتسريح بعض أسباب الانحياز الغربي إلى النظام البحريني، وغيره من الأنظمة الخليجية العائلية الأخرى، لا بد من البحث وتتبع الآلية التي تضمن العلاقة بين هذه الأنظمة القمعية والغرب بمؤسساته الرسمية والخاصة. ويشرح هذا التقرير كيف يروج النظام البحريني لروايته حول ما يحصل في البلاد في كل من أوروبا والولايات المتحدة منذ ما قبل شباط 2011.

في كانون الثاني عام 2015، أصدر "مرصد الشركات في أوروبا - Corporate Europe Observatory" تقريراً بحثياً مفصلاً عن شركات العلاقات العامة الأوروبية التي تعمل لمصلحة الأنظمة القمعية في مختلف دول العالم. يذكر التقرير أن النظام البحريني تعاقد مع سبع شركات على الأقل لتحسين صورته وبتّ دعاية عبر وسائل إعلام أوروبية وعالمية هدفها تشويه الحراك السلمي إعلامياً واتهامه بالارتهاق للخارج وممارسة العنف. الشركات التي يذكرها التقرير هي: Bell Pottinger, Protection Group International, & Meade Hall

Big Tent, Dragon Associates, G3 Associates, M&C Saatchi. لعلّ أخطر تلك الشركات وأهمها هي الشركة البريطانية "بيل بوتنغر" التي أسسها اللورد تيم بيل، مدير حملة رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة مارغريت تاتشر في الثمانينيات (لدى الشركة قسم خاص اسمه "قسم الأزمة" متخصص في ما يُسمى خدمات "قضايا الدفاع وإدارة السمعة").

وفي مقابلة مع صحيفة "ذي غارديان" البريطانية تعود إلى عام 2013، يقول مؤسس الشركة: "إيماني العميق بأن عدداً قليلاً من الكلمات، وصوراً بصرية قوية، بإمكانها تغيير طريقة تفكير الناس". وعن طريقة عمل الشركة ونفاذها إلى وسائل إعلامية بريطانية كبيرة وسياسيين (ولا سيما في حزب المحافظين)، فقد كُشفت عبر فيديو سُجّل سراً لمقابلة أجراها صحافيون من "مكتب الصحافة



شدت على «أهمية التصدي الحازم لأي اعتداء أتم يتكرّر على المعتصمين في ساحة الفداء»، و«أضعة» الجريمة الدموية» في سياق «عزم الكيان الفاسد بدعم من قوات الاحتلال السعودي وأجهزة المخابرات البريطانية والأميركية على المضي في ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة بحق شعب البحرين»، ومحملة «الإدارتين الأميركية والبريطانية مسؤولية تداعيات جرائم النظام البحريني».

وبينما لا تزال قضية إعدام الشبان الثلاثة في واجهة المشهد السياسي البحريني، قضت محاكم البلاد، أمس، بالسجن بحق ثلاثة من أبناء ضحايا قتلوا برصاص القوات الأمنية خلال الاحتجاجات المستمرة منذ 2011، وذلك بتهمته «التجمهر وإهانة ملك البلاد».

هذه المرة لن يفترق التصيد على الحرب التي يشنها التحالف (أف ب)



في مهمة مؤقتة، ولكن في أيار أعلن البنّاعون أن البعثة ستمتد إلى أجل غير مسمى. وأفصح ديفيس أنذاك عن أن الولايات المتحدة أرسلت عدداً من الخبراء إلى «اليمن الجنوبي» من دون أن يذكر عددهم، لتقديم ما وصفه بدعم استخباري والمراقبة والاستطلاع الجوي والدفاع البحري والمساعدات الأمنية بالإضافة إلى المساعدة في التخطيط العملياتي للقوات الإماراتية والدعم الطبي والتزود الجوي بالوقود، وفقاً لتعبيره.

سيستمر النزاع السعودي الإماراتي المستتر بدعم الفصائل اليمنية إلى أن تقرر الإدارة الأميركية الجديدة الوجهة المقبلة للتعامل مع منطقة الجزيرة العربية، وقد أصبحت الظروف مهياة لكل الاحتمالات، ولديها عدد من الخيارات، وإن كانت المؤشرات تفيد بأن خيار استفادة واشنطن من الإماراتيين واستخدامهم هو الأكثر ترجيحاً.

عن القتال، أو الزج بهم في المعركة، متحاشية وقوع خسائر بشرية في صفوفها كما حدث لقواتها في المعارك السابقة.

كذلك يشار إلى أن إدارة الهجمات الدائرة في الساحل الغربي لليمن هي إدارة أميركية بامتياز، بل إن الوجود الإماراتي في جزيرة سقطرى وميناء العصب الأريتري والمحافظات الجنوبية هو وجود وظيفي لخدمة المشروع الغربي والأميركي بالتحديد. ويدير الضباط والخبراء الأميركيون القواعد الإماراتية، فيما يعمل الضباط الإماراتيون على تنفيذ الخطط الأميركية عبر اتباعهم من الفصائل الجنوبية.

ومن المفيد التذكير بأن المتحدث باسم البنّاعون، الكابتن جيف ديفيس، أعلن في نيسان من العام الماضي أن الولايات المتحدة أرسلت قوات العمليات الخاصة لمساعدة قوات النخبة للإمارات العربية المتحدة العاملة على الأرض في جنوب اليمن

منهم في مرفأ عصب في إريتريا لمدة شهر، أما بقية العدد المقرر، فخصص لدورات سريعة لمدة 15 يوماً في معسكرات داخلية. القوة الهجومية التي زجت بها الإمارات في جبهة باب المندب أساسها من الميليشيا التي أنشأها طاهر، وهذه القوة بالإضافة إلى الحزام الأمني والنخبة الحضرية هي فصائل لا يعترف بها الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، ويتقاضى أفرادها رواتبهم من الإمارات عبر قادة تلك الفصائل.

تجدر الإشارة إلى أن القوات الإماراتية هي دعم لوجستي وقوة مالية ومعدات عسكرية، أما القوة البشرية المشغلة، فهي الفصائل اليمنية الجنوبية بالإضافة إلى قوات سودانية. وتعمد الإمارات إلى تكريس وجودها في اليمن بأدواتها (اليمنية) بالإضافة إلى أن العمليات الدائرة حالياً في الساحل الغربي أتت بزج الشباب الجنوبيين في أتونها، فيما تنأى بضباطها وبنحودها